



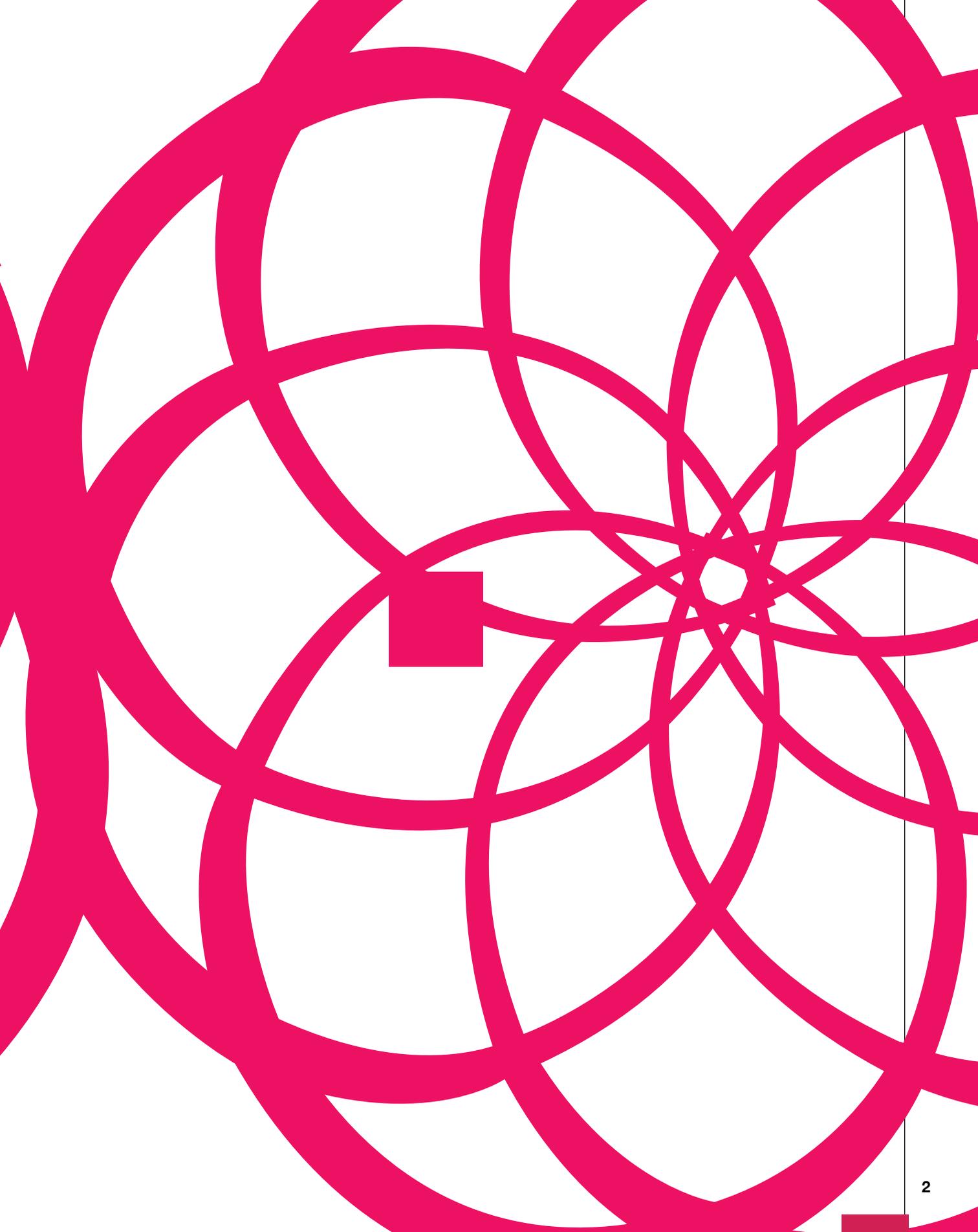
annd

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

التقرير السنوي 2012



قائمة المحتويات

- 04 تقديم - عضو مكتب التنسيق
- 05 - 06 تقديم - المدير التنفيذي
- 07 من نحن
- 08 - 09 التخطيط الاستراتيجي
- 10 - 11 راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية
- 12 بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في رصد السياسات
- 13 رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من منظور جندي
- 14 - 15 المراجعة الدورية الشاملة
- 16 - 17 التجارة والسياسات الاستثمارية
- 18 - 20 رصد السياسات الدولية تجاه المنطقة العربية
- 21 القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
- 22 أجندة فعالية التنمية
- 23 بناء القدرات: المجتمع المدني السوري
- 24 حول السياسات الضريبية في المنطقة العربية
- 25 - 28 منشورات العام 2012
- 29 - 30 التقرير المالي

الشبكة العربية

وخطوة متقدمة لدور المجتمع المدني

خلال السنوات الماضية استطاعت الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية ان تسير بخطوات ثابتة ومتميزة لتؤكد صحة رؤيتها التي بدت قبل عقد من الزمان وكأنها في الاختبار الأكثر صعوبة.

لكن ما حدث في العامين الماضيين بالذات أكد صحة رؤية الشبكة ANND في ان لا تحرر سياسي ولا تقدم نحو الديمقراطية في مجتمعاتنا العربية دون تحرر من الفقر والعوز ودون تحقيق الكرامة لشعبنا.

وجاءت الانتفاضات الشعبية العربية لتؤكد ان ثورات الشعوب هي من اجل الكرامة والانصاف والتحرر من العوز والفقر.

إن خلق الاستقرار السياسي والاجتماعي في بلداننا لا يأتي من خلال برامج رشواى للشعوب، ولكن ذلك يتم مع انتهاء الاستبداد وانتهاء كل انواع المصادرة للحريات والثروات.

وهنا تأتي اهمية دور المجتمع المدني الذي شكل قوة أساسية لصنع التغيير، ليس فقط من كونه شريك في صنع الحركات الاجتماعية وتقوية النقابات وتعاضم دور الشباب والحركات الاحتجاجية ولكنه أيضاً مسؤول رئيسي في وضع التصورات والرؤى للتغيير والديمقراطية المطلوبة.

إن تعزيز دور المجتمع المدني في هذا الاطار يعد خطوة رئيسية هامة كونه الضلع الاساسي الثالث في مثلث الانتقال نحو الديمقراطية وذلك عبر تحقيق التنمية الشاملة مع المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص، وتعزيز هذا الدور يحتاج الى تقييم جوهري لوضع منظماتنا المدنية وادوارها ومستوى حضورها.

وكانت الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية مدركة لهذه الخطوات ولأهمية مراجعة مسار المجتمع المدني فعملت على تبني استراتيجية جديدة ووقفة تقييمية جادة لمسارها في عام 2012، هذه الوقفة التقييمية التي نفذتها بالشراكة مع شركائها وبطرق علمية وموضوعية صارمة.

وافضت الى نتائج هامة على المستوى التنظيمي وعلى مستوى لعب الادوار المطلوبة اقليمياً ووضع الاستراتيجية التي تتلاءم والتطورات الراهنة التي تمر بها المنطقة ولقد كانت رؤية الشبكة في ضرورة ربط هذه التطورات مع ما يجري في العالم من احداث وتطورات مختلفة خطوة اساسية اثبتت الاحداث صحة رؤية الشبكة.

بإمكاني القول إن الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية قدمت خلال السنوات الماضية عملاً متميزاً نلحظ اثره في انها صارت بيت خبرة عربية رائدة في قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وفي قضايا اتفاقيات التجارة الدولية وفي وضع الرؤية للتطورات الاقتصادية المتلاحقة في العالم العربي.

والاهم هو من خلال الشبكة نقدم الآن نموذجاً إيجابياً علمياً للعمل التوسعي أمام المجتمع المدني العربي المتطلع لدور ريادي.

لأنه لا يمكن لنا كمجتمع مدني ان نلعب دورا اساسيا وفاعلا دون ان نكون قدوة في العمل الاداري والمؤسسي واصحاب رؤية تستشرف المستقبل وقدرة على مواجهة التحديات المختلفة!

وهذا ما يجعلنا نقول بكل ثقة ان الشبكة استطاعت ان تعمل على تعزيز هذا المسار خلال هذه السنوات ويجعلنا نتطلع الى الدور الحيوي الهام لها مع التطورات العاصفة بمنطقتنا.

ان التقرير العام للشبكة يظهر مدى هذا الجهد العظيم الذي قدمته خلال العام وهذا التأثير الواضح اقليميا والحضور الدولي لتكون اضافة جادة لمسيرة متميزة يخوضها المجتمع المدني باقتدار.

عز الدين الاصبحي

افتتاحية التقرير العام للمتابعة لسنة 2012

الشبكة العربية في وسط العاصفة: تحديات ومهام

الجديدة نتيجة مسار تقييمي، نفذته بالتنسيق مع شركائها على مدى أشهر، أفضى إلى إستنتاجات في مجالي التنظيم والبرامج ضمنها في الاستراتيجية الجديدة. إن العناصر الأساسية للاستراتيجية لم تتغير كثيراً لاسيما في أهمية تفعيل دور منظمات المجتمع في مجال المناصرة والمدافعة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، على أن يتم ذلك على أساس تحليل دقيق للسياسات التي تؤدي إلى إنتهاك هذه الحقوق.

ولعل أبرز ما أكدت عليه الاستراتيجية الجديدة هو ترابط الخيارات السياسية بطبيعة العلاقات الدولية التي باتت أبعادها وتأثيراتها كبيرة على الفسحة المتاحة للسياسات الوطنية. لذلك تضمنت الاستراتيجية رؤية حول كيفية تنظيم عمل المدافعة على المستويين الاقليمي لاسيما مع جامعة الدول العربية ومساراتها التنموية والدولية من خلال متابعة العلاقات مع الدول الشريكة والمؤسسات الدولية المعنية بالمنطقة.

اما الجديد في الاستراتيجية فهو ضرورة إيلاء البعد الوطني أهمية أكبر لاسيما في مجال التمكين وتنمية القدرات. وانطلاقاً من ذلك أوصت الجمعية العمومية بتطوير العلاقات بين مكونات المجتمع المدني لاسيما مع النقابات العمالية والمهنية والاحزاب السياسية الناشئة والقديمة ومع الحركات النسائية والشبابية.

لقد حفلت السنة الماضية بالنشاطات النوعية والتي أخذت بعين الاعتبار العناصر الجديدة المتضمنة في استراتيجية الشبكة تماشياً مع التطورات في المنطقة وعلى المستوى الدولي. فنظمت زيارات إلى كل من الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة لوفود من الدول العربية حاملة رسائل واضحة تعبر عن وجهة نظر المجتمع المدني حول التحديات والسياسات المعتمدة في هذه الدول وفي المنطقة ككل. وأطلقت الشبكة التقرير الاول للراصد العربي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذي تناول في عدده الأول الحق في العمل والحق في التعليم.

وقد نظمت الشبكة العديد من اللقاءات الاقليمية، تناولت العلاقات الاوروبية العربية في ضوء التحولات العربية، وتحديات النموذج التنموي الجديد والقمة العربية الاقتصادية والاجتماعية، ونظمت أيضاً لقاءات تشاورية حول التجارة في الخدمات وتحدياتها في المنطقة. وبالتنسيق مع شركائها، أقامت الشبكة العديد من المشاورات الوطنية حول تأثير إطلاق المفاوضات الثنائية مع الاتحاد الاوروبي حول الاتفاقيات الشاملة والمعقدة.

انتقلت المنطقة العربية من مرحلة الانتفاضات على الانظمة الجائرة التي أمعنت في حرمانها من أبسط حقوقها بالعيش بحرية وكرامة وأمان وسلام، إلى صراع مفتوح مع بعض القوى الصاعدة التي تتصدى لمهام السلطة وتسعى إلى الاكتفاء بما جرى من تحولات وإجراء بعض الاصلاحات الشكلية في طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية القائمة.

لقد سبق وأكدت الشبكة العربية في مناسبات عديدة على ضرورة الاستمرار في التحرك إلى أن يتم بناء الدولة المدنية والديمقراطية. ذلك أن تطلعات الشعوب لن تتحقق إلا من خلال اعتماد خيارات بديلة وعلى مختلف الصعد، ضماناً لحقوقها الطبيعية في التحرر من الخوف ومن العوز ومن أجل العيش بكرامة. إن الدولة المنشودة تتمتع بنظام سياسي يقوم على أساس عقد جديد بين المواطن والدولة يصونه دستور يحتكم إلى المعايير الدولية لحقوق الانسان.

لقد كشفت السنة الماضية عن محاولات القوى الناشئة بالتستر خلف عباءة الدين في مجتمعات محافظة وتقليدية، والاستفادة من بعض العطاءات والهبات في مجتمعات تعاني من الفقر والتهميش والفاقة، لتحافظ على الطبيعة الاستبدادية للنظام إن من حيث التدابير الطارئة أو من خلال اعتماد آليات إقصائية لصياغة الدساتير واقتراح التشريعات المقيدة للعمل الحزبي والمدني والنقابي والاعلامي. كلها مؤشرات لا تعبر عن صدق الالتزام بالمطالب التي رفعها الثوار في بدايات ثوراتهم. كما وأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية لا تنبئ بامتلاك تلك القوى للرؤية البديلة في مواجهة تحديات التنمية التي تقوم على أسس جديدة بعدما فشلت الجهود السابقة في تحقيقها.

إن الصراع بين هذه القوى وشرائع واسعة من المجتمع وعلى رأسها النقابات العمالية والحركات النسائية والاجتماعية الاخرى هو محصلة الشعور بالخيبة منها، رغم قصر التجربة، وهو دليل إضافي على تصميم الشعوب على الاستمرار في الصراع إلى أن يتم تحقيق الاهداف التي قُدمت تضحيات جسام في سبيلها.

لقد تبنت الشبكة استراتيجية جديدة في الاجتماع الدوري للجمع العام الذي انعقد أواسط العام 2012. وجاءت الاستراتيجية



المنصرم هو إطلاق سلسلة من الأدلة (لعناية قيادات العمل المدني ولاعداد مدربين)، ذلك للمساهمة في تنمية قدرات المنظمات الاعضاء والشريكة وتمكينها من القيام بالمدافعة والمناصرة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد استتبع اعداد الادلة بتنظيم ورشات تشاورية حول مضمونها وقدرتها على المساهمة في بناء القدرات.

شهد العام 2012 تطوراً هاماً في حياة الشبكة وهو يستكمل في برامجها ونشاطاتها في العام 2013، فإلى اللقاء في العام الجديد على أمل ان تكون اوضاع المنطقة قد استقرت.

زياد عبد الصمد

آذار 2013

كل هذه المسارات اجمعت على ان النماذج التنموية التي اتبعت في السنوات الماضية تحتاج الى المراجعة لاسيما حول النقاط التالية: أولاً في دور الدولة والذي يفترض ان يكون تنمويا اي منسقا لعمليات التخطيط والتنفيذ وبالتالي ضامنا لحقوق المواطنين، وثانياً في طبيعة الخيارات الاقتصادية الكلية والتي تشكل البنية التحتية الضرورية للاقتصاد المنتج الذي يساهم في تحقيق معدلات نمو، وثالثاً في السياسات التي تساهم في التوزيع العادل لعائدات النمو من خلال السياسة الضريبية وتوفير الخدمات العامة واعتماد سياسة عادلة للاجور، ورابعاً اعتماد المقاربة التنموية الشاملة التي تنخرط فيها القطاعات المختلفة. على ان يتم اعتماد هذه التوجهات الاستراتيجية على قاعدة الحوار الوطني بمشاركة مختلف الاطراف.

ولعل ابرز تحول نوعي طرأ على نشاطات الشبكة خلال العام

من نحن

إن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND) هي شبكة إقليمية تعمل في 11 دولة عربية، مع 7 شبكات وطنية و23 منظمة غير حكومية أعضاء. تأسست شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في العام 1997، وإتخذت من بيروت مقراً لمكتبها التنفيذي منذ العام 2000. إن تمكين منظمات المجتمع المدني، ومشاركتها لتؤدي دوراً أكثر فعالية في مجال الرصد ورسم السياسات العامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية هو الهدف الرئيس الذي تسعى الشبكة إلى تحقيقه.

رؤيتنا

تحدد رؤية الشبكة بقيام مجتمعات ديمقراطية مدنية فاعلة ومنتجة وديمقراطية في المنطقة العربية، لتكون قادرة على التأثير في السياسات العامة والانفتاح على الثقافات والمجتمعات الأخرى والتفاعل معها. على أن تكون كرامة الأفراد وحقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، محترمة ومصونة في هذه المجتمعات في إطار دولة القانون والمؤسسات حيث يعم السلام والأمن والاستقرار.

مهمتنا

إن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية شبكة مدنية ديمقراطية تسعى إلى تقوية المجتمع المدني وتمكينه وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والتنمية المستدامة في البلدان العربية، من خلال الضغط والتأثير في صنع السياسات الإقليمية والوطنية في مجالات التنمية والتجارة الدولية والديمقراطية، بما ينسجم مع الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وحرية الفرد وكرامته، واحترام التعددية، والتوزيع العادل للثروة، والمحافظة على التراث الحضاري والثقافي للمنطقة وتحقيق الأولويات التنموية للمجتمعات المحلية.

مكتب «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» التنفيذي

بناية الزهيري، الطابق الرابع، وطى المصيطبة، منطقة الكولا

ص.ب.: 5792 / 14 ، المزرعة: 1105 - 2070، بيروت، لبنان

هاتف: 366 319 1 (961)

فاكس: 636 815 1 (961)

بريد إلكتروني: annd@annd.org

الموقع الشبكي: www.annd.org



التخطيط الاستراتيجي

في ربط الحملات الوطنية والإقليمية مع المسارات الدولية، لا تزال هناك حاجة لتعزيز دور الشبكة على الصعيد الوطني والمحلي. وبناء عليه، تتناول الاستراتيجية الجديدة هذا التحدي من خلال تنفيذ أنشطة تنمية القدرات على المستوى الوطني، إلى جانب عملها القائم على تفعيل الحوار والتواصل ضمن منظمات المجتمع المدني، وبشكل خاص من خلال:

- تعزيز علاقة العمل مع المجموعات والنقابات العمالية الناشئة حديثاً.
- تعزيز الحوار والتواصل مع القوى السياسية حول قضايا السياسات العامة، مع الحفاظ على هوية واستقلالية الشبكة.
- تعزيز التواصل مع البرلمانات في بلدان المنطقة.
- تعزيز العلاقة مع القطاع الخاص والجامعات والمؤسسات الأكاديمية.

وقد أكدت الجمعية العامة لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على الالتزام بمهمتها المتبعة منذ بداية عملها، من حيث تعزيز وتقوية دور المجتمع المدني في المناصرة حول السياسات العامة الاجتماعية والاقتصادية. علاوة على ذلك، أعادت الشبكة تأكيد التزامها بمواصلة مواجهة تحديات بناء الدولة الديمقراطية المدنية، على أسس احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وقيام مؤسسات دستورية وسياسية وإدارية سليمة. كما على هذه الدولة أن تضمن التبادل السلمي للسلطة بناء على نظم انتخابية ديمقراطية وشفافة تضمن المساواة والعدالة، حماية الحق في المشاركة، ضمان حقوق العمال والمعطلين عن

أجرت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية عملية تقييم لبرامجها وأنشطتها على مدى السنوات الثلاث الماضية. كما أطلقت عملية تهدف لإعادة النظر في توجهاتها الاستراتيجية للسنوات الثلاث القادمة (2013-2015). هذه العملية كانت ضرورية بسبب التطورات الحالية الإقليمية والدولية المعقدة، ولكون دورة برامج الشبكة، التي بدأت في عام 2009، ستنتهي في عام 2012. وقد تم إقرار الخطة الاستراتيجية الجديدة من قبل الجمعية العامة في جلستها في بيروت في 29 و30 أيار/مايو 2012. أما الهدف الرئيسي للخطة المعتمدة حديثاً فهو تكثيف القيمة المضافة لتدخلات الشبكة وتقديم الاقتراحات لنشاطات تستجيب للتغيرات التي تحدث في المنطقة العربية.

أخذت الاستراتيجية بعين الاعتبار التوصيات الصادرة عن ثلاثة عمليات تقييم تم تضمينها في ثلاثة تقارير:

(أ) الأول أجراه خبير تقييم مستقل مقيم في المنطقة في عام 2009، ويتناول برامج واستراتيجيات الشبكة.

(ب) الثاني أجرته شركة مستقلة مقرها في الخارج في عام 2011، وقد تناول البرنامج الذي تنفذه الشبكة بدعم من منظمة دياكونيا («الدور الدفاعي لمنظمات المجتمع المدني في مجال صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية»)، والذي يعكس الاستراتيجية العامة للشبكة.

(ج) التقييم الثالث، الذي أعده خبير استشاري مستقل في أيار/مايو 2012، جمع بين نتائج التقريرين السابقين، وتضمن آراء واقتراحات أعضاء الشبكة التي قدّموها إلى المكتب التنفيذي.

وقد لحظت التقارير الثلاث أنه بالرغم من إسهامها الفعال



لائحة بأعضاء مكتب تنسيق شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (2012) المنتخبين في الجمعية العمومية في 29-30 أيار/مايو 2012

#	البلد	المنظمة	الاسم
1	البحرين	الجمعية البحرينية للشفافية	شرف الموسوي
2	مصر	الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية	مجدي عبد الحميد
3	العراق	رابطة المرأة العراقية	عايدة فوزي
4	الأردن	اتحاد المرأة الأردنية	آمنة الزعبي
5	لبنان	تجمع المؤسسات الأهلية في جنوب لبنان	ماجد حمتو
6	لبنان	هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية	قاسم عينا
7	المغرب	الفضاء الجمعوي	عزيز غالي
8	فلسطين	شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية	منجد أبو جيش
9	السودان	المنتدى المدني السوداني	حسن عبد العاطي
10	تونس	الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات	وسيلة العياشي
11	اليمن	مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان	عز الدين الأصبحي

المنظمات المنتسبة إلى شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في 2012

1. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية - مصر
2. جمعية المحامين المدافعين عن حقوق الإنسان - الأردن
3. نحو المواطنة - لبنان
4. الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي - موريتانيا
5. مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان - السودان
6. مجموعة دراسات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - السودان
7. المرصد اليمني لحقوق الإنسان - اليمن

العمل، والحفاظ على حقوق الأقليات والفئات الأكثر عرضة. وقد أكدت الجمعية العامة على أن تحقيق الأمن والسلام في المنطقة هي نقطة الانطلاق لتحقيق العدالة، تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتطوير البنية الديمقراطية ككل.

وقد رحبت الجمعية العامة لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية 2012، بانضمام أعضاء جدد من مصر ولبنان والأردن واليمن والسودان وموريتانيا.



تقرير: راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية

الخلفية والأهداف

التقدم المحرز في عام 2012:

جاء تقرير «راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية» كتتويج لجهد تحضيري استمر لعامين. وتم إطلاق التقرير الأول في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2012، وقد تضمن 4 أوراق حول 4 مواضيع: (أ) الدولة الغنائية، (ب) دور الدولة، (ج) الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في تونس ومصر، (د) الخاصة. وشمل 20 تقريراً وطنياً حول «الحق في العمل» و«الحق في التعليم» في عشر دول عربية: الجزائر، البحرين، مصر، تونس، المغرب، السودان، لبنان، فلسطين، الأردن، والعراق.

بناء على تجربة رصد الحقوق والسياسات في المنطقة، قامت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بتأسيس مهمة الرصد في عام 2011. تهدف مهمة الرصد هذه إلى تمكين دور المجتمع المدني في المناصرة حول الحقوق والسياسات الاجتماعية والاقتصادية. هذا وسيتم تضمين نتائج وتوصيات المرصد في «تقرير الراصد العربي».

يصدر التقرير كل سنتين مع التركيز على موضوع محدد. وسوف تكون هذه التقارير بمثابة مرجع للمجتمع المدني، تحديداً في إطار المناصرة والحملات. ويهدف التقرير إلى:

1. دعم الجهود الجارية لحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية.
 2. توثيق التجارب والمواقف التي اتخذتها المنظمات التنموية ومنظمات حقوق الإنسان في المنطقة.
 3. تقديم نظرة عامة نقدية واقتراح الأطر البديلة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.
- وتركز التقارير على السياسات الوطنية والإقليمية والدولية التي تؤدي إلى انتهاك الحقوق.

على الصعيد الوطني

تم إعداد التقارير الوطنية من قبل منظمات المجتمع المدني المحلية والخبراء، ومن ثم مناقشتها في اجتماعات تشاور وطنية انعقدت خلال عام 2012 في كل من الجزائر والبحرين والأردن ولبنان والمغرب وتونس.

زياد عبد الصمد - شبكة المنظمات غير الحكومية للتنمية، لبنان: "تكمّن القيمة المضافة للتقرير في كونه يضيء على الخلل في النموذج الاقتصادي والاجتماعي على الصعيدين الوطني والدولي من خلال تصوير آثار السياسات المتبعة على الحياة اليومية للمواطنين والمواطنات في العالم العربي. وحيث إن نموذج مواجهة تحديات التنمية المتبّع على الصعيد العالمي ينبع من التفكير السائد للتنمية العالمية، في حين أن الربيع العربي والاحتجاجات اللاحقة في الولايات المتحدة وأوروبا تشير بوضوح إلى الحاجة لنموذج بديل يقوم على تمط مختلف يحقق الرد على التحديات المتنامية وأوجه عدم المساواة التي تعكس في زيادة الفقر والبطالة والتهميش."



على الصعيد الإقليمي

عدّة مشاركين يمثلون الجهات الحكومية، منظمات المجتمع المدني، مراسلي وسائل الإعلام، وممثلي المنظمات الدولية. خلال ورشة العمل، تم عرض النتائج والتوصيات الرئيسية ومناقشتها بهدف تعزيز أنشطة المناصرة في المنطقة والمساهمة في الأعمال التحضيرية للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

التقرير الكامل متوفر بالعربية على الرابط: www.annd.org/arabic/data/publications/pdf/39.pdf

الأقسام التمهيدية والموجز التنفيذي للنتائج الرئيسية للتقرير متوفرة باللغة الإنجليزية على موقع الشبكة: <http://annd.org/english/data/publications/pdf/27.pdf>

تم عقد اجتماع تشاوري إقليمي في بيروت في شباط/فبراير 2013، بمشاركة 50 ممثلاً وممثلة عن منظمات المجتمع المدني والشركاء وأعضاء الشبكة. بالإضافة إلى ذلك، شارك عدد من الخبراء وممثلي مراكز البحوث والمنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد ساهم المشاركون والمشاركات بشكل كبير في تطوير وإثراء التقرير.

تم إطلاق «راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية» خلال ورشة عمل إقليمية عقدت في بيروت في 9 و10 تشرين الأول/أكتوبر 2012. وقد جمعت ورشة العمل



بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في رصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية



الخلفية والهدف:

وُثق الدليل 9 دراسات حالة من مصر وفلسطين والمغرب ولبنان، بالإضافة إلى التجارب الإقليمية والدولية للمنظمات غير الحكومية الفاعلة في رصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان.

هذا وتقوم الشبكة بالتخطيط لتنفيذ ورش عمل لتنمية القدرات في مختلف البلدان في المنطقة، وذلك للترويج للدليل وتشكيل مجموعات وطنية من المدربين والخبراء.

على الصعيد الإقليمي

نظمت الشبكة دورات تدريبية معمّقة في بيروت بين 5 و8 كانون الأول/ديسمبر 2012، استهدفت مدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المعنية. وقد هدف التدريب إلى تعزيز عمل المشاركين في رصد السياسات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتوفير مساحة لتبادل الخبرات والأفكار في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وكانت الدورة فرصة لتسليط الضوء على الصلة بين السياسات العامة وحقوق الإنسان، فضلا عن مقاربات وقنوات رصد السياسات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن الاطلاع على الدليل باللغة العربية على الرابط التالي: <http://www.annd.org/arabic/data/publications/pdf/45.pdf>

تنظر شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية إلى مراقبة ورصد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية كأولوية استراتيجية. وقد أصدرت دليلاً بعنوان «مساءلة السياسات: دليل مرجعي لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 2013» بهذا الخصوص، تم تصميمه ليكون بمثابة وثيقة عمل ومادة تعليمية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للممارسين في هذا المجال، ويطمح أن يكون أداة عملية من شأنها أن تساعد منظمات المجتمع المدني في الرصد والمناصرة حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية من منظور حقوق الإنسان. يسعى الدليل لتسليط الضوء على الدور الحيوي المفترض لمنظمات المجتمع المدني في تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويوثق دراسات حالة من المنطقة تُظهر المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني في رصد الحقوق والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

التقدم في عام 2012:

تم الانتهاء من وضع الدليل ومراجعته من قبل خبراء بارزين في مجالات التنمية وحقوق الإنسان. ثم تمت مناقشته لاحقاً للتحقق من فائدته أثناء تدريب إقليمي معمّق أجري في بيروت.

رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من منظور جنسدي

الخلفية والهدف:

كما قامت الشبكة بنشر نصوص حقوق المرأة والمساواة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية تحت عنوان «أفكار في ظل ثورات الشعوب»، وقد شمل الكتيّب العناوين التالية: (أ) وضع حقوق المرأة في أساس إعادة النظر بنماذج التنمية في المنطقة العربية، (ب) التمكين الاقتصادي للنساء في المنطقة العربية، (ج) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء في مصر، (د) السياسات الاقتصادية والاجتماعية وحقوق النساء في تونس. وذلك بدعم من مؤسسة دياكونيا والوكالة السويدية للتنمية الدولية.

تؤكد شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على الحاجة لإعادة النظر في صيغة التنمية الحالية واقتراح البدائل. وبالتالي فإنها تتطلع إلى فهم أثر السياسات الاجتماعية والاقتصادية على المرأة بشكل أعمق، وتسعى للمناصرة والمدافعة عن السياسات التي تركز على الحد من أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة على الصعيدين الوطني والدولي.

التقدم في عام 2012:

علاوة على ذلك، نظمت الشبكة ورشة عمل إقليمية بعنوان «إصلاح السياسات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية: دور الحركات النسائية»، التي انعقدت في بيروت في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2012. وقد أمنت الورشة منصة لتعميق النقاشات حول دور الحركة النسائية في المطالبة بوضع سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين والتفكير في إمكانيات العمل المشترك (الأبحاث، المناصرة، التشبيك) لتوسيع تلك النقاشات.

وفي إطار هذا الهدف، قامت الشبكة في عام 2012، بتوليف فيلم وثائقي تحت عنوان «لا ثورة من دون المساواة وحقوق المرأة»، يهدف إلى الإضاءة على وجهات نظر عدد من الناشطات من مختلف الدول العربية حول القضايا المتعلقة بالحقوق واحتمالات تطورها في المنطقة مستقبلاً، ودور الحركة النسائية في تطوير الرؤية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

يمكن الاطلاع على الكتيّب على الرابط التالي: <http://csr-dar.org/sites/default/files/women.pdf>.





المراجعة الدورية الشاملة

الخلفية والهدف:

من مجرد تحضير وتطوير التقرير بشكل جماعي لتعزيز التواصل بين مختلف الجهات الفاعلة. في الواقع، يمكن لمشاركة كهذه أن تسهم في تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في رصد وتقييم حالة الحقوق، والقيام بعملية مناصرة لصنع السياسة العامة ذات الصلة وتحديد مستويات المساءلة الحكومية في هذا المجال.

التقدم المحرز في عام 2012:

واصلت الشبكة خلال العام 2012 مشاركتها النشطة في الاستعراض الدوري للأداء المتعلق بحقوق الإنسان. وقد كانت إسهامات الشبكة كالتالي:

المراجعة الدورية الشاملة (UPR) هو آلية وضعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لرصد واستعراض حالة حقوق الإنسان في الدول الأعضاء، وهو في الوقت نفسه، آلية تشاركية تسمح بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالعملية (هما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، ممثلي المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، المدافعين عن حقوق الإنسان، المؤسسات الأكاديمية، ومراكز الأبحاث). وقد شاركت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في هذا المسار منذ بدايته في 2006. هذا وتدرك الشبكة أن لهذه المشاركة قيمة مضافة تمتد إلى أبعد

«نرحب بالتوصيات المقدمة من أعضاء فريق العمل والتي تدعو إلى إصلاحات سياسية رئيسية، ولكننا نأسف لعدم مراجعة واقع أوضاع حقوق الإنسان في البحرين بشكل معمق» - بيان صحفي حول البحرين بعد جلسة فريق العمل.

«بالإضافة إلى تكثيف استخدام القوة العسكرية، فإن ردود فعل الحكومة السورية لم تظهر أي التزام جدي بإحقاق الحقوق السياسية وإصلاح السياسات الاجتماعية والاقتصادية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان» - مداخلة شفوية حول سوريا.

«إن عدم الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وشرعة حقوق الإنسان، والانتهاك المستمر للالتزامات القانونية المرتبطة بها من جانب إسرائيل، باعتبارها قوة محتلة، هي الأسباب الرئيسية لانتهاكات حقوق الإنسان والمعاناة المستمرة التي تواجه الشعب الفلسطيني اليوم» - الورقة المشتركة حول إسرائيل.



الشرق الأوسط في مفوضية حقوق الإنسان للبحث في الهواجس المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان.

كما كانت الشبكة عضواً نشطاً في الجلسة العامة التي تم من خلالها اعتماد تقرير فريق العمل حول سوريا. وقد ألقى مندوب الشبكة مداخلة شفوية حول أوضاع حقوق الإنسان في سوريا. وساهمت الشبكة أيضاً في نشاط جانبي متعلق بسوريا، بالاشتراك مع الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH)، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، هيومن رايتس ووتش، CIVICUS، والشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان.

وأصدرت الشبكة، بالتعاون مع مركز «مساواة» لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل، تقريراً مشتركاً حول أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، سلّطت فيه الضوء على الانتهاكات التي ترتكبها دولة إسرائيل بحق المواطنين العرب. وقد أكد التقرير أن التحدي الرئيسي الذي يواجه جهود التنمية في المجتمع الفلسطيني هو الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة جدار الفصل والتوسع الاستيطاني، والاعتداءات المستمرة التي تستهدف المدنيين.

أ. متابعة التقارير المقدّمة في دورات سابقة، عن طريق المناصرة على مستوى جلسات فريق العمل لكل من البحرين وتونس.

ب. التنسيق الوطني المتعلق بإعداد التقارير النصفية حول التوصيات التي قبلتها ورفضتها كل من دولتي لبنان ومصر.

ج. مداخلة تُلبت خلال الدورة العامة لمجلس حقوق الإنسان، التي تضمنت اعتماد تقرير فريق العمل حول سوريا.

د) ورقة مشتركة حول انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي ترتكبها إسرائيل.

على الصعيد الوطني

في لبنان ومصر، وجنباً إلى جنب مع المجموعة الوطنية الموقّعة على التقرير المشترك، شاركت الشبكة في تنسيق العمل على إعداد تقرير نصف المدة للتوصيات المقبولة والمرفوضة.

تم الانتهاء من صياغة تقرير مصر وإرساله إلى الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، وستقوم المنظمات المشاركة باستخدام نتائج وتوصيات التقرير لتفعيل المناصرة على المستوى الوطني.

أما بالنسبة للبنان، فقد تم عقد الاجتماعات التنسيقية واتفق المعنيون على خطة عمل ستقوم بموجبها مجموعات معيّنة بالعمل على حقوق اقتصادية واجتماعية محددة وجمع المعلومات والبيانات للمساهمة في التقرير النصفية. وهذا يشمل:

أ. التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي تمت الموافقة عليها.

ب. تقييم أوضاع حقوق الإنسان في لبنان فيما يتعلق بالتوصيات المرفوضة.

ج. توصيات المجتمع المدني المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في لبنان.

على الصعيد الدولي

كان للشبكة حضوراً في المراجعات الرسمية للبحرين وتونس (21 و22 أيار/مايو) كجزء من فريق العمل. وقد شاركت الشبكة مع اعضائها في تنظيم نشاط جانبي بالتعاون مع CIVICUS حول أوضاع حقوق الإنسان في كلا البلدين، وذلك في 23 أيار/مايو 2012. ونظمت وفود الشبكة الموجودة في جنيف اجتماعات مدافعة ومناصرة مع رئيس مجلس حقوق الإنسان ومسؤول



التجارة والسياسات الاستثمارية

الخلفية والهدف:

على الصعيد الوطني

• ورشة عمل وطنية في مصر (10-11 أيلول/سبتمبر 2012): بغرض تنظيم الدعم المتعلق ببناء قدرات منظمات المجتمع المدني الوطنية، تم عقد ورشة عمل في مصر بين 10 و11 أيلول/سبتمبر 2012، وذلك بالتعاون مع المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الجمعية المصرية للحقوق الجماعية، الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، مؤسسة المرأة الجديدة، شبكة حقوق الأرض والسكن، والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية. وقد أسهم الاجتماع في تعزيز المعرفة حول سياسات التجارة والاستثمار والتنمية وتأثيرها، وقام بتشكيل مجموعة عمل للمهتمين بمتابعة هذه المواضيع لإيجاد عمل مشترك في مصر. وقد سلط النقاش الضوء على العلاقة ما بين سياسات تحرير التجارة وتحقيق أهداف التنمية، بما في ذلك بناء القدرات الإنتاجية الوطنية وخلق فرص العمل. وشاركت في ورشة العمل مجموعة متنوعة من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مجموعات المزارعين والنقابات العمالية والحركات الشبابية.

• ورشة عمل وطنية في تونس (17 كانون الأول / ديسمبر 2012): للهدف ذاته، تم عقد ورشة عمل أخرى، وذلك في تونس في 17 كانون الأول/ديسمبر 2012، بالتعاون مع الاتحاد العام التونسي للشغل، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، جمعية البحوث حول الديمقراطية والتنمية. وقد أقيمت الورشة من خلال ندوة بعنوان «علاقة تونس والاتحاد الأوروبي: قضايا التجارة والاستثمار وأثارهما التنموية والحقوقية»، حيث تمت مناقشة التوجهات في ضوء الإعلان السياسي بمنح تونس صفة «الشريك المتقدم» وتوسيع العلاقات التجارية والاستثمارية مع الاتحاد الأوروبي

تري شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية إن الاستفادة من الاندماج في الاقتصاد العالمي تعتمد على الشروط والظروف التي يحدث فيها هذا الاندماج. وقد أشار تقرير القطاعات الخدمية وسياسات التجارة وتحديات التنمية في المنطقة العربية إن "إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه الدول العربية في أي عملية تنمية مفترضة هي كيفية صياغة السياسات التجارية لتكون داعمة للسياسات التنموية وتفضي إليها".¹ وفي هذا السياق، تستمر الشبكة بالسعي لتسليط الضوء على أهمية اتفاقيات التجارة ولتوفير أدوات المناصرة اللازمة لمنظمات المجتمع المدني المحلية للترويج لعلاقات تجارية واستثمارية تتماثل بشكل كامل مع حقوق الإنسان وتكون داعمة للتنمية المستدامة.

التقدم المحرز في عام 2012:

في أواخر عام 2011، أقر مجلس الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي فتح مفاوضات تجارية مع مصر والمغرب وتونس والأردن من أجل إنشاء مناطق تجارة حرة عميقة وشاملة (DCFTAs). هذه الاتفاقيات تتجاوز مسألة إزالة التعريفات الجمركية لتشمل جميع المسائل التنظيمية المتعلقة بالتجارة، مثل حماية الاستثمار والمشتريات العامة.

من وجهة نظر الشبكة، يتطلب الموضوع تعزيز مشاركة المجتمع المدني ورصد المسارات التفاوضية من أجل ضمان أن تكون حقوق الإنسان في صميم الاتفاقات التجارية وأن تقوم هذه الاتفاقيات بتعزيز البيئة الملائمة للتنمية المستدامة.

وبناء عليه، تقوم الشبكة بتنفيذ الأنشطة التالية التي تركز على التجارة:

1 The Service Sectors, Trade Policy, and the Challenges of Development in the Arab region, ANND.

الأونكتاد في المنطقة العربية.

أما النشاط الجانبي الثاني فكان بعنوان «الحق في التنمية في المنطقة العربية: إعادة التفكير في سياسات التجارة والاستثمار من أجل نموذج تنموي جديد»: وقد قام المشاركون بمناقشة التحديات التي تواجهها الحكومات الجديدة المنتخبة ديمقراطياً في المنطقة العربية في مجال إعادة رسم أطر السياسات التجارية والاستثمارية لدعم مسارات التنمية.

وكانت للشبكة مساهمة أخرى في مسألة التجارة، بالاشتراك مع السيد حاتم عبد القادر، وهي إطلاق ورقة تحليل سياسات جديدة حول إعادة النظر في السياسات الاستثمارية في الدول العربية باتجاه نموذج تنموي متجدد. تتضمن الورقة التي ستصدر قريباً، المحاور التالية: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية، تحديات إطار سياسة الاستثمار، التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، شروط تحكيم الاستثمار في العالم العربي، والنمو الاقتصادي والاستثمار والتنمية بعد الربيع العربي (مصر وتونس)، بالإضافة إلى استنتاجات وتوصيات.

وبهدف تعزيز المناقشات البناءة بين الأطراف المعنية بمسارات التنمية والسياسات التجارية وحقوق الإنسان، من دوائر حكومية وخاصة وأكاديمية ومدنية، أصدرت الشبكة في 2012 كتابين حول «القطاعات الخدمية وسياسات التجارة وتحديات التنمية في المنطقة العربية»:

○ يحتوي الكتاب (1)² على رقتين، الأولى بعنوان «تحديات تحرير الخدمات في السياقين متعدد الأطراف والإقليمي: حالة البلدان العربية» والثانية حول «التنظيمات المحلية وأهميتها بالنسبة إلى التجارة في الخدمات: حالة البلدان العربية».

○ ويحتوي الكتاب (2)³ على ثلاثة أوراق، الأولى «تحديات التفاوض بشأن التجارة في الخدمات مع شركاء تجاريين رئيسيين: حالة مصر في تفاوضها مع الاتحاد الأوروبي»، والثانية، «البلدان العربية المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية: تحديات المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والأبعاد التنموية»، والثالثة، «انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية، تحديات القطاعات الخدمية».

من خلال التفاوض حول قضايا التجارة في الخدمات، حماية المستثمر، قوانين المنافسة، والمشتريات الحكومية، وهي كلها تحمل أبعاداً اقتصادية وتنموية وحقوقية عميقة ولا بد من طرحها على الرأي العام لجهة إعادة النظر في الصيغة التنموية ومراجعة السياسات التنموية والاقتصادية في تونس.

على الصعيد الإقليمي

● أسبوع دراسة إقليمي حول سياسات التجارة والاستثمار جنيف (9-14 كانون الأول/ديسمبر 2012) بالشراكة مع مركز الجنوب وشبكة العالم الثالث: انطلق هذا الحدث من تصور الشبكة للحاجة إلى دعم قدرات الشباب الباحثين/ الباحثات والناشطين/ات السياسيين/ات على معالجة قضايا سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار والتنمية. خلال الأسبوع، استفاد المشاركون/ات من العروض التفصيلية ومن كمية مهمة من المواد المتعلقة بقضايا اتفاقيات التجارة الحرة ومعاهدات الاستثمار الثنائية، آليات الإنفاذ القانوني، والآثار المترتبة على النزاعات بين المستثمرين والدول، بالإضافة إلى نظرة عامة على النظام التجاري العالمي وإدارة التكامل الدولي في التجارة والاستثمار والتمويل.

على الصعيد الدولي

● نشطت الشبكة في التحضيرات للاجتماع الوزاري الثالث عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (UNCTAD XIII)، الذي انعقد في قطر بين 21 و26 نيسان/أبريل 2012، بالإضافة لمنتدى المجتمع المدني الموازي بمشاركة العديد من شبكات المنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية. وقد تمثلت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في لجنة المجتمع المدني التحضيرية للمؤتمر، والتي تعاونت عن كثب مع الأونكتاد وقامت بتصميم المنتدى المدني الموازي. ولعبت اللجنة دوراً رئيسياً في إنتاج إعلان المجتمع المدني حول المواضيع الرئيسية للمؤتمر. علاوة على ذلك، نظمت الشبكة نشاطين جانبيين في منتدى المجتمع المدني لمناقشة السياسات وساهمت في إعلان المجتمع المدني والبيانات الصحفية.

● تم تنظيم نشاط الشبكة الأول على شكل مناقشة تفاعلية ما بين منظمات المجتمع المدني، مع التركيز على المبادئ الرئيسية والسياسات البديلة كجزء من العقد الاجتماعي المتجدد في الدول العربية، بالإضافة للمهام الرئيسية التي ينبغ اتباعها في الدولة التنموية، القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل عليها منظمات المجتمع المدني، حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية، وجهات النظر حول التعاون بين الدول العربية، نهج الجماعات السياسية الناشئة المتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، ودور

2 <http://www.annd.org/arabic/data/publications/pdf/35.pdf>

3 <http://www.annd.org/arabic/data/publications/pdf/36.pdf>

رصد السياسات الدولية تجاه المنطقة العربية

ورشة العمل الإقليمية حول العلاقات العربية الأوروبية:

تمر المنطقة العربية بمرحلة انتقالية، وهذا يتطلب اعتماد عقد اجتماعي جديد بين المواطن والدولة ويدفع إلى إعادة التفكير في أولويات ومقاربات التعاون والشراكات مع الاتحاد الأوروبي. وبناء عليه، شاركت الشبكة في تنظيم منتدى حول العلاقات الأوروبية العربية في بيروت في حزيران 2012. وكان المنتدى فرصة لمناقشة واقتراح المطالب والمقترحات من وجهة نظر المجتمع المدني، تم فيه تناول سبل التعاون والتشاور بالإضافة إلى المجالات ذات الأولوية في السياسات العامة.

التفاعل مع سياسات التجارة والاستثمار:

انخرطت الشبكة في مجال سياسات التجارة والاستثمار مع الاتحاد الأوروبي، حيث تقوم برصد السياسات والمواقف والأحداث والرد عليها تبعاً. وفيما يلي الأنشطة التي تقودها الشبكة في هذا المجال:

1. مشاركة الشبكة و42 منظمة مجتمع مدني من المنطقة العربية و25 منظمة غير حكومية أوروبية، تم إعداد رسائل حول استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتجارة والاستثمار في جنوب البحر الأبيض المتوسط، وإرسالها إلى المؤسسات المعنية واللجان البرلمانية في الاتحاد الأوروبي، بما فيها لجنة حقوق الإنسان، ولجنة الشؤون الخارجية، ولجنة التنمية والتجارة. طالبت الرسائل من الاتحاد الأوروبي أن يقوم بدعم الشركاء في الجنوب لتحقيق بناء مؤسساتها الدستورية وإجراء

الخلفية والأهداف

إن التغييرات التي تجري حالياً في البلدان العربية تقوم بالتأثير على أولويات وجداول أعمال الشركاء، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وقد عبّر الاتحاد الأوروبي عن موقفه واستجابته لهذه التغييرات بإصدار عدد من التصريحات المشتركة خلال عامي 2011 و 2012.

استجابت الشبكة لهذه التصريحات وعملت مع مختلف المؤسسات المعنية من أجل إيصال وشرح وجهة نظر المجتمع المدني في المنطقة حول سياسات الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى جهات فاعلة هامة أخرى كالولايات المتحدة.

التقدم المحرز في عام 2012:

نظمت الشبكة زيارات مدافعة ومناصرة إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، شاركت فيها وفود من منظمات المجتمع المدني الناشطة في النضال من أجل التحول في بلدانهم. هدفت الزيارات لتشكيل فرصة لتعميق النقاش بشأن توقعات ومطالب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة خاصة فيما يتعلق بدعم الجهود التنموية. وتهدف هذه المبادرات إلى الوصول لتفاهم مشترك وتقديم مقترحات المجتمع المدني إلى صانعي السياسات في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

أعضاء "الشبكة" يراقبون عمل المؤسسات المالية الدولية في بلدانهم

وجّه عدد من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والحركات النقابية والسياسية رسالة إلى الدكتور هشام قنديل، رئيس مجلس الوزراء المصري، والسيدة/ كريستين لاجارد، المديرية التنفيذية لصندوق النقد الدولي للتعبير عن قلقهم إزاء قرض صندوق النقد الدولي المقترح على مصر والذي يتم حالياً التفاوض حوله.

وقد سلط المرسلون الضوء على عدّة أسس حيال رفضهم المفاوضات بشأن القرض:

- غياب الشفافية عن المفاوضات الخاصة بشروط الاتفاق على القرض
- استمرار هذه المفاوضات في غياب مجلس شعبٍ منتخب واضطلاع الرئيس المصري بالسلطة التشريعية كاملة
- أكد المرسلون بأن «أي اتفاق يتم تحت هذه الظروف من شأنه انتهاك المبدأ الديمقراطي في فصل السلطات والمطلب الدستوري المصري الراسخ في إشراف البرلمان على القرارات التنفيذية» وأن الاستشارة الجباهيرية التي قامت بها الحكومة غير ممثلة للمجتمع المصري المدني والمجموعات السياسية بشكل تام.
- عدم وضوح كيفية مساهمة القرض في الخطة الاقتصادية الوطنية للنمو الشامل والعدالة الاجتماعية التي تتناول المشكلات الهيكلية للاقتصاد المصري وتفي باحتياجات الشعب المصري.



4. بالتعاون مع Bankwatch، شاركت الشبكة أيضاً بزيارة مناصرة إلى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، حيث التقى الوفد مع موظفين ومدراء من عدد من البلدان (فنلندا وكندا وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة)، وأثار الهواجس الرئيسية من وجهة نظر المجتمع المدني.

زيارة مناصرة إلى الاتحاد الأوروبي

1. نسّقت الشبكة وفداً من الأعضاء والشركاء من 7 دول عربية في زيارة للمؤسسات الأوروبية في بروكسل لطرح جملة من القضايا والمقترحات¹ التي يمكن اعتبارها أولوية في تعزيز اتساق السياسات بإطار التعاون والشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية، وذلك بالتعاون مع التضامن الأوروبي نحو مشاركة شعبية متكافئة (EuroStep) والمركز الوطني للتعاون من أجل التنمية (CNCD 11.11.11).

أما جوهر رسالة الوفد فكان للتأكيد على ضرورة معالجة اتساق

1 (أ) توضيح مفهوم «النمو الاقتصادي الشامل والمستدام»؛ (ب) إعادة بناء العلاقات التجارية والاستثمارية من خلال مقاربات حقوق الإنسان والتنمية؛ (ج) مركزية الاعتراف بمحورية الحقوق الفلسطينية في مسارات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية؛ (د) تعزيز وتفعيل حقوق المرأة والعدالة الجنديرية في تنفيذ سياسات التعاون والشراكة، (هـ) احترام التنوع الثقافي؛ (و) تعزيز المقاربات العملية المتعلقة بالهجرة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية؛ (ز) تعزيز الأليات فعالة لإشراك منظمات المجتمع المدني.

مشاورات وطنية بمشاركة المواطنين قبل بدء المفاوضات. تلقت الشبكة عددا وافراً من الردود على هذه الرسائل، أهمها من نائب رئيس تحالف الليبراليين والديمقراطيين من أجل أوروبا، ومكتب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، والمفوض الأوروبي لشؤون التوسع، ومكاتب الأخرى ذات الصلة على المستوى الأوروبي. وكانت هذا القنوات بادرة لمزيد من الحوار بين المجتمع المدني وصناع السياسة في الاتحاد الأوروبي. أعقبت هذه الرسالة زيارة مناصرة قام بها وفد من أعضاء الشبكة إلى المديرية العامة للتنمية والتوسع، فضلا عن برلمانيين أوروبيين معينين بالموضوع. بالإضافة إلى ذلك، شارك الوفد في جلسة استماع نظمها حزب الخضر في أيار/ مايو 2012 في البرلمان الأوروبي حول اتساق السياسات في الاتحاد الأوروبي.

2. أعدت الشبكة رسالة تعلق فيها على تقارير التقييم الفني لمصر وتونس، وذلك في 29 شباط/فبراير 2012 وتوجهت بها للمسؤولين في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD). وقد رد مكتب رئاسة البنك برسالة توضح وتعلل عدد من النقاط التي أثرت.

3. ساهمت الشبكة في مشاورة عامة على الإنترنت حول ورقة القضايا حول الحماية الاجتماعية في التعاون الإنمائي للاتحاد الأوروبي.

السياسات في العلاقات الاقتصادية - وهي التجارة والاستثمار - بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية، وكذلك لتسليط الضوء على الشراكة أهداف والتنمية. وشملت الزيارة النشاطات التالية:

1. منتدى اليوم المفتوح بعنوان «حوار حول سياسات التعاون والشراكة بين البلدان الأوروبية والعربية، وتعزيز اتساق السياسات ضمن هذه الشراكة»، شارك فيه 30 ممثلاً عن منظمات المجتمع المدني من مختلف الدول الأوروبية.
2. جلسة استماع في البرلمان الأوروبي نظمتها الوفود البرلمانية الأوروبية من المغرب والمشرق العربي. جذب هذا الاجتماع أكثر من 100 مشارك من البرلمانيين، المفوضية الأوروبية، منظمات المجتمع المدني، والوفود الدبلوماسية.
3. يوم كامل مخصص لتنمية القدرات والجلسات الاستراتيجية حول استراتيجيات الدعوة التي تستهدف البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) والبنك الأوروبي للإستثمار (EIB).

كما عقدت اجتماعات ثنائية مع مختلف المؤسسات في أثناء الزيارة، وشملت اجتماعات حول السياسات التجارية مع المفاوضين الرئيسيين المناطين بالعلاقات مع الدول العربية في لجنة التجارة في الاتحاد الأوروبي، وكذلك مع أعضاء برلمانات لجنة التجارة الدولية التابعة للبرلمان الأوروبي.

زيارة المدافعة إلى الولايات المتحدة (14-18 أيار/مايو 2012)

قام وفد يمثّل منظمات المجتمع المدني من المنطقة العربية (من 10 بلدان، هي: العراق واليمن وتونس والمغرب والبحرين

وفلسطين ومصر ولبنان والأردن والسودان) بزيارة لواشنطن بين 14 و18 أيار/ مايو للقاء ممثلين عن هيئات المجتمع المدني، أكاديميين يعدّون دراسات عن الشرق الأوسط، مؤسسات الفكر والرأي، أعضاء من الكونغرس، موظفي وزارة الخارجية الأميركية، البنك الدولي، وموظفي صندوق النقد الدولي المعنيين بقضايا المنطقة العربية.

هدفت الزيارة، التي نظمتها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، إلى تجسيد مواقف ووجهات نظر هيئات المجتمع المدني حول القضايا السياسية الرئيسية في إطار العلاقات العربية الأميركية والسياسة الخارجية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه المنطقة. وسعى الوفد المؤلف من 12 ممثلاً إلى توسيع رقعة النقاشات والحوار بين منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية والجهات المدنية المعنية وصناع السياسة في الولايات المتحدة.

ركزت الرسائل التي نقلها الوفد على النقاط التالية: (1) مركزية الاعتراف بالحقوق الفلسطينية والعمليات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية، (2) إعادة بناء الثقة بسياسة الولايات المتحدة الخارجية، (3) إعادة النظر في العلاقات التجارية والاستثمارية، (4) ضرورة إعادة صياغة المساعدات التنموية الأميركية، (5) إعادة النظر في ديون البلدان العربية إلى الولايات المتحدة.

كما شارك الوفد خلال هذه الزيارة في عدد من النشاطات العامة، بما في ذلك جلسة مناقشة في الجامعة الأميركية في واشنطن، وفي مؤتمر صحفي في نادي الصحافة الوطني. وقد جندت الشبكة خبيراً إعلامياً لتعزيز التغطية الإعلامية لهذه الزيارة الهامة، التي حظيت بتغطية ناجحة من قبل عدد من القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية والصحف.





القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

الخلفية والهدف:

الاقتصاد المنتج، وخلق الوظائف اللائقة والمستدامة، وإصلاح النظم الضريبية لتأمين إعادة توزيعها بشكل عادل، وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وكذلك مع بلدان الجنوب.

وأُسفر الاجتماع الإقليمي عن وثيقة ختامية مفصلة (إعلان) توضح المهام الرئيسية أمام منظمات المجتمع المدني بما في ذلك إصلاح لجامعة الدول العربية وتحسين مشاركة المجتمع المدني فيها. تناول الإعلان جدول أعمال «أجندة ما بعد 2015» وضرورة اعتماد سياسات اجتماعية-اقتصادية وتجارية جديدة. كما أضاء الإعلان على الحاجة لتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية، إلا أنه شددت على ضرورة تحديد وتوضيح خصائص هذا الدور.

كما قامت الشبكة بالرد على الإعلان الصادر بعد القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة، واعترضت على استبعاد المجتمع المدني من المشاركة في القمة، بالإضافة إلى تقديم نقد لنتائج مؤتمر القمة، حيث فشل الزعماء في التصدي للتحديات الناجمة عن الاضطرابات التي تشهدها المنطقة. وقد ناقش القادة العرب الذين حضروا القمة جدول أعمال تقليدي، أهمل التغيرات الجذرية في المنطقة. وتعكس الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة غياب النقاش الجدي حول الحاجة إلى إصلاح المؤسسات الإقليمية للنهوض بالتعاون المشترك، بالإضافة إلى غياب السياسات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة لمواجهة التحديات التنموية.

لمزيد من التفاصيل حول رسالة منظمات المجتمع المدني والقمة التنموية الثالثة ورد الشبكة، الرجاء زيارة الرابط التالي:

<http://www.annd.org/arabic/eventId.php?eventId=15>

تعتبر شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية مسار مؤتمر «القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية» الذي وضعتة جامعة الدول العربية قناة هامة لنفوذ منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية. وقد تم تنظيم قمتين سابقتين، الأولى في الكويت في عام 2009 والثانية في شرم الشيخ في 2011.

خلال عام 2012، قامت الشبكة بالعمل على إيصال مقترحات المجتمع المدني إلى «القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة في الرياض» بسبب أهميتها الكبيرة بالنظر إلى الوضع الراهن في المنطقة العربية. فقد أثبت تطور الأحداث في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أن التغييرات يجب ألا تقتصر على طبيعة الدولة، بل ينبغي أن تشمل أيضاً الخيارات الاقتصادية الكلية والجزئية وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين.

التقدم المحرز في عام 2012

تم عقد مؤتمر القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة في 21 و22 كانون الأول/يناير 2013 في الرياض، المملكة العربية السعودية.

وكانت الشبكة قد نظمت اجتماعاً تشاورياً لمنظمات المجتمع في بيروت، يومي 7 و8 كانون الأول/يناير 2013 لإعداد بيان مشترك لرفعه إلى القمة. وقد ناقش أكثر من 80 مشاركاً التحديات التي تمر بها المنطقة والعناوين الرئيسية على جدول أعمال مؤتمر القمة، وأعربوا عن رغبتهم أن يتم اعتماد نمط جديد مبني على



أجندة فعالية التنمية

الخلفية والأهداف

والدينية الإقليمية. (انظر قائمة المشاركين).

وقد كان اللقاء واحد من عدة اجتماعات نُظمت في مناطق مختلفة من العالم في شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو من عام 2012، في آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والمنطقة العربية، وهدفت للمشاركة في تأسيس المنصة العالمية، وبالتالي تعزيز قضايا وهواجس المجتمع المدني التنموية.

بعد ذلك، قامت الشبكة بالتنسيق مع «المنتدى المفتوح» لعقد ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات في إربيل، العراق، حول فعالية منظمات المجتمع المدني. تم التركيز في ورشة العمل على أدلة التدريب على فعالية منظمات المجتمع المدني بشكل عام والبيئة المواتية والمهارات الإدارية على وجه الخصوص.

بالإضافة إلى الاجتماعات المشار إليها أعلاه، قامت الشبكة بنشر كتيب عن عملية «فعالية المساعدات»، وردت فيه مقدمة عن مسار فعالية المساعدات، وأقسام حول المعالم الرئيسية في وضع هذا المفهوم، المبادئ الرئيسية التي تحدد المفهوم، والتحديات التي تواجه تنفيذ فعالية المساعدات، مع تسليط الضوء على السياق في المنطقة العربية ودور المدني المجتمع.

ويمكن الاطلاع على الكتيب على الرابط التالي: <http://www.annd.org/arabic/data/publications/pdf/43.pdf>

تنخرط شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في مسار «فعالية المساعدات» منذ المنتدى رفيع المستوى الثاني الذي عقد في باريس (2005)، فقد شاركت في المسار التحضيري للمنتدى رفيع المستوى الثالث في غانا (2008) وفي المنتدى الرابع في كوريا (2011). كما شاركت الشبكة في نقاشات منظمات المجتمع المدني حول جدول أعمال فعالية المساعدات ونشطت مع المنتدى المفتوح حول فعالية المساعدات. ومؤخراً، انضمت الشبكة إلى تجمع جديد أنشأته منظمات المجتمع المدني حول فعالية التنمية، ما يعكس أهمية إسهاماتها في تنسيق الجهود الإقليمية.

التقدم في عام 2012

نظمت الشبكة اجتماعاً استشارياً لمنظمات المجتمع المدني العربية حول «شراكة منظمات المجتمع في فعالية التنمية»، في الفترة ما بعد مؤتمر بوسان في كوريا، وذلك في 12 و13 تموز/يوليو 2012 في بيروت، بمشاركة منظمات المجتمع المدني من المنطقة (المغرب، الجزائر، تونس، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، الكويت، البحرين واليمن)، بالإضافة لممثلين من مختلف القطاعات، مثل حقوق الإنسان، المرأة، الشباب، الشفافية، والمنظمات البيئية

بناء القدرات: المجتمع المدني السوري

التقدم في عام 2012

الخلفية والهدف:

أطلقت الشبكة برنامجاً يتضمن سلسلة من ورش العمل تهدف لتمكين المجتمع المدني في سوريا. وقد تم تصميم البرنامج من خلال تنسيق وثيق مع مجموعة من الفاعلين السوريين، الذين قاموا بإثراء عملية تحديد الاحتياجات والأولويات، جنباً إلى جنب مع خبراء المجتمع المدني من المنطقة. وقد تم اختيار حوالي 30 شخصاً من مختلف المناطق والخلفيات السياسية والاجتماعية للمشاركة، بالإضافة لممثلين عن منظمات المجتمع المدني وجهات فاعلة ونشطة مستقلة.

وبالشراكة مع المساعدات الشعبية النرويجية (NPA)، نظمت الشبكة ورشتي عمل في بيروت، قامتا بالتركيز على مبادئ حقوق الإنسان والآليات الدولية والأدوات اللازمة لتوثيق الانتهاكات وكتابة التقارير عنها. كما تمّت دعوة مشاركين من مختلف المناطق الجغرافية لمعالجة البعد السياسي للصراع، فضلاً عن الإغاثة الإنسانية والتشبيك.

وستتم متابعة جهود تنمية القدرات في عام 2013، مع التركيز على آليات حقوق الإنسان، المهارات الإدارية والمؤسسية، وأساسيات صنع السلام وحل النزاعات والوساطة.

بدأ العنف يتصاعد في سوريا منذ منتصف عام 2011. وخلال هذه الفترة، ظهرت جمعيات جديدة تحاول الاستجابة للاحتياجات الملحة الناشئة داخل وخارج سوريا، وتهدف إلى تقديم المساعدة للضعفاء وضحايا أعمال العنف وتعمل مع اللاجئين والنازحين. هذه الجمعيات الناشئة حديثاً يمكنها أن تشكل نواة للمجتمع المدني السوري في المستقبل وأن تساهم بشكل أساسي في إحلال السلام وبناء المؤسسات.

وبناء على ذلك، تلتزم شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بالمساهمة في عملية تمكين وتطوير خبرات المجتمع المدني السوري وتؤمن أن بمقدوره الإسهام - في حال حصوله على الدعم والوسائل والأدوات اللازمة - بشكل فعال في إنهاء العنف وتعزيز قيام حوار وطني يفضي إلى حل سياسي للأزمة. كما ترى الشبكة أن المجتمع المدني في سوريا يمكنه لعب دور هام في المصالحة الوطنية، فضلاً عن بناء وتعزيز السلام أثناء وبعد الأزمة.



حول السياسات الضريبية في المنطقة العربية



الخلفية والأهداف:

حققت بعض البلدان (مثل مصر وتونس) نمواً اقتصادياً لم يفض إلى تحسّن في مؤشرات أخرى مثل الفقر وانعدام المساواة والبطالة، ما يدل على عدم انتظام العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية. هذه المسألة يرجع أساسها إلى خيارات السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي فشلت في تحقيق أهداف التنمية وإرساء العدالة الاجتماعية التي يكون مدخلها هو مشاركة المواطنين على مختلف المستويات، بما في ذلك السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أما السياسات الأخرى، ولا سيما السياسات الضريبية وتلك المتعلقة بالخدمات العامة والأجور، فهي أدوات ناجعة لإعادة توزيع الثروة، ومعالجة عدم المساواة والفقر _ وكلها في صميم بناء إطار للمساءلة الحكومية. ترى شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية أن للضريبة الدور الحاسم في تحقيق التنمية والعدالة، وهي، وفقاً لذلك، تعمل على الرصد والمناصرة في مجال صياغة السياسات الضريبية العادلة والفعالة.

التقدم في عام 2012

في عام 2012، أعدت الشبكة ورقة بعنوان «النظام الضريبي الإقليمي» بحثت في أساس نظام العدالة الاجتماعية في الدول العربية مع التركيز بشكل خاص على النظام الضريبي، حيث أن فرض الضرائب يعتبر أحد ركائز الاقتصاد الوطني، نظراً لتوفيره مدخراً مالية للحكومة لاستخدامها في تقديم الخدمات للمواطنين.

الهدف الرئيسي من هذه الورقة هو رفع صوت من مجموعة من منظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية للدفاع عن نظام ضريبي بديل عادل وفعال، وهي تتناول أربع دول من المنطقة العربية: المغرب، فلسطين، لبنان والأردن. تتصدى الدراسة لمختلف أنواع النظم الضريبية ومبرراتها، والتحديات التي تواجه النظم الضريبية وآثارها على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد من البلدان المذكورة أعلاه، كما خلصت إلى توصيات متعلقة بالسياسات العامة. ويمكن استخدام الدراسة كأداة للشركاء والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتصميم حملات المناصرة على المستوى المحلي بشكل سليم.

هذا وسيستمر عمل الشبكة حول السياسات والأنظمة الضريبية خلال العام 2013، مع التوسّع ليشمل بلداناً أخرى في المنطقة.

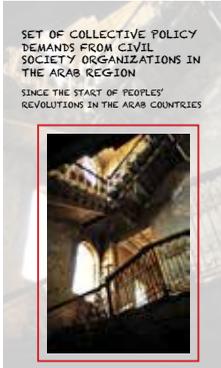
بغية تعزيز توافر المواد الأصلية والأبحاث في المنطقة العربية وإنتاجها، قامت الشبكة: بإصدار عدد من المنشورات في العام 2012، وإنشاء برنامج توثيق إلكتروني / قاعدة بيانات. وتابعت الشبكة إصدار نشراتها السنوية وتحديث موقعها على شبكة الانترنت.

تعزيز وتطوير المواد المعرفية المتاحة في المنطقة العربية
والمعلقة بدور المجتمع المدني

أ. لائحة منشورات 2012

المحتوى	العنوان ومحدد موقع المعلومات URL	
	<p>يعطي هذا الكتيب لمحة موجزة عن البنك الأوروبي للاستثمار: مهمته، كيف يدار، انخراطه في المنطقة العربية، ادوات التمويل المستخدمة من قبله، ودور المجتمع المدني في الانخراط مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ويتضمن هذا الكتيب أيضاً: عناوين لمنظمات مجتمع مدني ابدت مواقف في منطقة الشرق الأوسط وشمالى إفريقيا. ودراسة حالة: «مشروع كهرباء الجزيرة» الجوانب التنموية الغائبة.</p>	<p>اسس البنك الأوروبي للاستثمار ودوره في البلدان العربية جنوبي المتوسط: مقدمة الى منظمات المجتمع المدني</p> <p>اللغة: متوفر باللغتين العربية والانكليزية النسخة: مطبوعة والكترونية</p>
	<p>أعطي هذا الكتيب لمحة موجزة عن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية: هدفه، هيكلته وانخراطه في المنطقة. ويتضمن هذا الكتيب أيضاً: قائمة بوثائق التعمير التي ينبغي اتباعها. عناوين لاستعراض مواقف مجموعات المجتمع المدني.</p>	<p>اسس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ودوره في البلدان العربية جنوبي المتوسط: مقدمة الى منظمات المجتمع المدني</p> <p>اللغة: متوفر باللغتين العربية والانكليزية النسخة: مطبوعة والكترونية</p>
	<p>يوفر هذا الدليل معلومات عن الأهداف الإنمائية للألفية وواقعها في العالم العربي، إضافة الى بعض الآليات التي يمكن للبرلمانات اتباعها للإضطلاع بدور فعال في التشريع والرقابة والتمثيل والموازنة. كما يتضمن هذا الدليل بعض قصص النجاح لبرلمانات عربية.</p>	<p>الأهداف الإنمائية للألفية، دليل البرلمانين (نيسان / ابريل 2012)</p> <p>اللغة: متوفر باللغة العربية النسخة: مطبوعة والكترونية</p>

المحتوى	العنوان ومحدد موقع المعلومات URL	
<p>دراسة حول أهمية ادماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدساتير</p> <p>د. حاتم قطران</p> 	<p>تهدف هذه الورقة الى دراسة الأطر الوطنية الدستورية والتشريعية والسياسية في الدول العربية لتحديد النقائص والتغييرات التي يجب القيام بها وتقديم تقييم تحليلي نقدي بغية التغيير مع التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية</p>	<p>دراسة حول أهمية ادماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدساتير (ورقة 4) كانون الأول / ديسمبر 2012</p> <p>اللغة: متوفر باللغة العربية</p> <p>النسخة: مطبوعة و إلكترونية</p>
	<p>إن هذا التقرير الذي أعدته شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بالتعاون مع أعضائها في عشر دول عربية هو بمثابة نتاجاً للتوجهات الجديدة التي اعتمدها على أثر اندلاع الثورات والانتفاضات في المنطقة والتي غيرت معالمها. إنه التقرير الأول الذي يصدر عن «المركز العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. يتضمن هذا العدد تقارير وطنية وأقليمية تأمل الشبكة من خلالها توفير المادة التي تساعد منظمات المجتمع المدني على بلورة توجهاتها والتفاوض مع الأطراف الأخرى لاعتماد السياسات العامة الملائمة لها.</p>	<p>رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (الحق في التعليم والحق في العمل) ايلول/سبتمبر 2012</p> <p>اللغة: متوفر باللغتين العربية والانكليزية</p> <p>النسخة: مطبوعة و إلكترونية</p>
<p>نصوص حول حقوق المرأة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية</p> 	<p>إن هذه المطبوعة هي من إصدار شبكة المنظمات العربية غير الحكومية وتعتبر هذه الوثيقة كجزء من الجهد باتجاه تعزيز النقاش والطروحات حول الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربية من مقارنة نسوية تعنى بحقوق المرأة والعدالة الجندرية. تتضمن الوثيقة أربعة أوراق تتناول السياسات التنموية وكيفية تعزيز المساواة والعدالة الجندرية في عملية صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في دول المنطقة العربية.</p>	<p>نصوص حول حقوق المرأة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية: أفكار في ظل ثورات الشعوب ، سبتمبر 2012</p> <p>اللغة: متوفر باللغة العربية</p> <p>النسخة: مطبوعة و إلكترونية</p>
		<p>تقرير الرصد الاجتماعي 2012: الحق في مستقبل</p> <p>اللغة: متوفر باللغة العربية</p> <p>النسخة: مطبوعة و إلكترونية</p>

المحتوى	العنوان ومحدد موقع المعلومات URL	
	<p>إن الهدف من هذه الورقة هو معرفة التحديات التي تواجه الدول العربية في تحرير قطاعات الخدمات لديها، وكيفية مواجهتها ومعالجتها لضمان تحقيق تنمية إيجابية. يحتوي الكتاب على الأوراق التالية: «تحديات تحرير الخدمات في السياقين متعدد الأطراف والإقليمي: حالة البلدان العربية»، «التنظيمات المحلية وأهميتها بالنسبة الى التجارة في الخدمات: حالة البلدان العربية».</p>	<p>القطاعات الخدمية وسياسة التجارة وتحديات التنمية في المنطقة العربية I (نيسان / ابريل 2012)</p> <p>اللغة: متوفر باللغتين العربية والانكليزية النسخة: مطبوعة والكترونية</p>
	<p>إن الهدف من هذه الورقة هو معرفة التحديات التي تواجه الدول العربية في تحرير قطاعات الخدمات لديها، وكيفية مواجهتها ومعالجتها لضمان تحقيق تنمية إيجابية. يحتوي الكتاب على الأوراق التالية: «تحديات التفاوض بشأن التجارة في الخدمات مع شركاء تجاريين رئيسيين: حالة مصر في تفاوضها مع الاتحاد الاوروي»، «البلدان العربية المنضمة الى منظمة التجارة العالمية: تحديات المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والابعاد التنموية: انضمام اليمن الى منظمة التجارة العالمية: تحديات المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات».</p>	<p>القطاعات الخدمية وسياسة التجارة وتحديات التنمية في المنطقة العربية II (أيلول / سبتمبر 2012)</p> <p>اللغة: متوفر باللغتين العربية والانكليزية النسخة: مطبوعة والكترونية</p>
	<p>هذا الكتيب عبارة عن مجموعة من البيانات الصادرة عن «منظمات المجتمع المدني» من «المنطقة العربية». يعالج الإهتمامات والاحتياجات في مجالات حقوق الإنسان وعمليات التنمية منذ بداية انتفاضات وثورات الشعوب في العديد من البلدان العربية.</p>	<p>مجموعة مطالب سياسات من منظمات المجتمع المدني في «المنطقة العربية»: منذ بداية ثورات الشعوب في البلدان العربية (شباط / فبراير 2012)</p> <p>اللغة: متوفر باللغة الانجليزية النسخة: مطبوعة والكترونية</p>

المحتوى	العنوان ومحدد موقع المعلومات URL
 <p>يوفر الكتيب لمحة موجزة عن عملية ريو 20+ ويسلط الضوء على المساحات المتاحة أمام مشاركة منظمات المجتمع المدني في هذه العملية. كما يعرض للمفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة والرسائل الرئيسية التي تعبر عن مواقف منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية والمناطق الأخرى في العالم المتعلقة بعملية ريو 20+</p>	<p>الإستعدادات تمهيداً لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو20+ (نيسان / ابريل 2012)</p> <p>اللغة: متوفر باللغتين العربية والانكليزية النسخة: مطبوعة والكترونية</p>
 <p>يتضمن هذا الكتيب تقديمًا حول مسار فعالية المساعدات، والمحطات الرئيسية التي تم من خلالها تطوير هذا المفهوم، والمبادئ الرئيسية التي تحده، والتحديات التي تواجه تطبيقه، مع تسليط الضوء على سياق المنطقة العربية ودور المجتمع المدني.</p>	<p>مسار فعالية المساعدات (كانون الأول / ديسمبر 2012)</p> <p>اللغة: متوفر باللغتين العربية والانكليزية النسخة: مطبوعة والكترونية</p>

البيانات الإلكترونية بشكلها الأولي في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، ولا يزال العمل متواصلًا لتعزيز توافر المواد وإستخدام الأدوات التي يقدمها هذا الموقع.



ج- نشرات شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وموقعها الإلكتروني.

- أعدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية 12 نشرة شهرية في العام 2011، وزعت على لائحة تتكون من 8000 عضو وشريك وممارس.

<http://www.annd.org/newsletter.php>

- تواصلت العمل في عام 2011 من أجل تعزيز توافر المادة وإستخدام الأدوات المتاحة على موقع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. <http://www.annd.org/index.php>

ب- إنشاء برنامج توثيق إلكتروني / قاعدة بيانات وصيانتها

رغبة منها في تقديم المعارف والموارد المكتسبة جراء عملها مع جهات المجتمع المدني المعنية وغيرها من الشركاء، بادرت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية إلى إنشاء موقع «موارد المجتمع المدني للتنمية في المنطقة العربية» (CSR-DAR). إن موقع «موارد المجتمع المدني للتنمية في المنطقة العربية» هي بوابة للموارد على الإنترنت أنشأتها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بغية إتاحة فرصة الوصول إلى مجموعة متنوعة من الموارد المتعلقة بالقضايا التنموية في المنطقة العربية، والتي يُمكن إستخدامها كأدوات للمعلومات من أجل حشد التأييد. وتحتوي على كتب وورقات ومقالات وأدلة وطرائق، وغيرها من الموارد ذات الصلة التي أنتجتها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وأعضاؤها وشركاؤها. كما تتضمن أيضًا على بعض الوثائق الأخرى ذات الصلة من مصادر رسمية. فضلًا عن كونه يقوم بنشر معلومات قيمة، يُعدّ (CSR-DAR) منبرا يُتيح تبادل الأخبار والأحداث والموارد بين منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية. أطلقت قاعدة

التقرير المالي للفترة بين 2012/1/1 ولغاية 2012/12/31

المشروع: كل المشاريع

العملة: دولار اميركي

أ. إيرادات عام 2012

الإيرادات 2012	الإيرادات 2012
369,903.00	رصيد مدوّر
	من الداعمين
643,898.00	داياكونيا
58,267.00	المساعدات الشعبية النرويجية
54,470.00	المركز الدولي لقانون المنظمات غير الهادفة للربح
42,680.00	منظمة ايون الدولية
14,800.00	المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
38,355.00	المعهد المتوسطي
28,960.00	كريستشن أيد
7,778.00	المجلس الوطني للمنظمات التطوعية
889,208.00	مجموع المداخل للعام 2012
12,226.79	مداخل اخرى
1,271,337.79	مجموع المداخل للعام 2012

ب- مصاريف عام 2012

المصاريف بالدولار	الشرح
143,123.00	المصاريف الادارية
127,805.00	التشبيك
51,759.00	المعلوماتية والاتصال
851,843.00	برامج ونشاطات عام 2012
9,625.00	التضامن
1,184,155.00	مجموع مصاريف عام 2012
87,182.79	الرصيد في 31/12/2012